

وكذلك لا يخفى بالمعجور. والغنى على الوجود مطلقا وغير اللفظية بالوضع كدلالة الدوال الرابع على
مدلولاتها وغير اللفظية العقلية كدلالة المصنوعا على القبايع وغير اللفظية الطبيعية كدلالة
الحجر على الحجر أو القفص على الوصل نحو الفارة والاستفارة ومن بين هذه الأقسام ستة
باللفظية بالوضع دون غيرها وهي مضافة وتضمنية والترئية واخصار الدلالة في اللفظية و
غرضا وحققا كالتسمية فيها وما اخصارها في الوضعية والعقدية والطبيعية كما استقرأ ولا يباخصر
العقل الذي بين النفي والاثبات وما اخصار اللفظية في الأقسام الستة فيما يخص العقل
لان الدلالة اما ان يكون على نفس الموضوع كدلالة المطابقة ستمت بذلك مطابقة البدل
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق اذ هو موضوع لذلك وعلى جزو معناه فدلالة الضمن
ستمت بذلك الضمن المعنى كجزء المدلول كدلالة الانسان على الحيوان او على لازم معناه الذي
لزوم ذلك في الخارج ام لا فدلالة الالتزام ستمت بذلك الالتزام المعنى للمدلول كدلالة الانسان
على قائل العلم وهذا على رأي المناطقة في جعل الكل اقساما للفظية الوضعية والادلة كدلالة الالتزام
عينية والمطابقة والضمن لفظيان ودلالة اللفظ على المعنى وضعية لللفظي متوقفة على اصطلاح
ودلالة العينية وضعية لللفظ ودلالة اللفظ على اللفظ غير وضعية وهي لللفظ ودلالة القضا
على التاثير وضعية وهي غير اللفظ واما الدلالة التي تتعلق بها غرض السيات فهو تنقسم تارة الى
وضعية تخمينية كانت موضع مواد المفردات ونوعية موضع ضنفها وضع اليهيات التركبية وعقدية
كدلالة الكل على جزئه والملزوم على لزوم العقل متقدما كالانسان اقتضاء او متاخره
كوجوب النفس وعادية كدلالة الخبز على طول العائمة ودلالة كثره الرماح على كثره القربى وحقا
كدلالة التاكيد على رفع الشك ورواياتها كرواية ينقسم الى قولية وضمنية كانت وعقدية او
عادية او خطابية والعلية عقدي كانت كدلالة التشبيه على الامجازا وعادية كدلالة قدور
واسيات على عظمة القدور او خطابية كدلالة تغيير النظر على كثة ناسب في عرف البعا والجماعة
وعقدية كانت كدلالة الحذف على الامجازا وعادية كدلالة الحذف ايضا على ظهور المراد وعقدية و
خطابية كدلالة الحذف ايضا على العظمة والتحق وهو هذه الدلالة التي عليها مدار اعتبار البعا والجماعة
وارة من الدلالات الستة العينية في سائر العلوم فصارت هذه الدلالة رابعة كان
الفاضة وطبيعة خامسة بالمحملة اي حكمه ثابته ودلالة المقدمات على النتيجة فيها خلاف عقدي وهو
مدتهت مام المحرمين فهو الصحيح فلا يمكن التخلف وعادية ومداهب كالتعريف فانها تخلف ويمكن
وقد يكون له حيث قالوا بالتولية بمعنى ان العبرة بالحادث اثرت في وجود النتيجة بواسطة ثابته
في النظر وواجب وهو الحكماء

سليم الله الرحمن الرحيم

وبعد فبذره تعلقات لمي الامتحان **قوله ستمت** بتخص الفتح بطريق ذكر الحز واردة
الكل لان التخصر ملخص وانقسم لثلاث لاسم جميع الفتح **قوله** فلا مقتضى للتخصر ولا
لذات في تكرار الرفع التوهم والنصب في الامتناعي عند البعدا ديين كالمبتدئ والحال في معرف

معرب مع التثنية عند الغرض فهو رد دعوى تقديم المسند اليه لا يعرف جهة حسن وان تقدم
 شئ لا مقتضى التخصص ولا التقوى فالمناسبتان للمصنفان بقصد جعل الواو والحال
 فاني بالجملة الكسبية ودخول الحالية جازي دون المضارع المشت والعتطف غير صحيح
 لان السؤال من انه يتبع انشا معني واذا كان الواو والحالية كان السؤال قبل التسمية
 والتاليق والترتيب والعيد فيه فائدة عظيمة **قوله** كما نفع باصل لفظ ما مصدرية ولفظ
 الاصل ريع معان والمراد منها اساس **قوله وهو حسي ونعم الوكيل** اي حسي بالياء والثنا
 للمتكلم وكان بالياء المشددة الاولى من نفس الكسر والثانية باء المتكلم مفتوحا واحدا لسائين
 حذو جازي كما في قوله تعالى بمصرى وما عت القصر في حسي الاصل في الخبر كونه مكرمة ومفتوح
 القصر مضاعفة لفظية منكزة ولا فائدة في اننا وبل معني حسي مضاعف لان الجملة الواقعة
 خبرا مؤول بالمفرد وهو محب قوله ولا سئل غيره القصر فيزي في دليل غير القصر الا اول هو الرد دعوى
 حاصل المقام لانه في العمق والكلام في حق المؤمن الكمال قول كان لا نشاءي للرد على القصر
 وكان لا يقرب تاما عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار رفض المفرد معني انفعال كما في قوله تعالى
 فانك الاصبح وجعلنا ليلك سكا على ابي كنه في الحقيق من عطف الانشاء على الاخبار على عطف
 الجملة على المفرد لا يصح هذا وان صح وانما يصح في الخبرين في الحقيق من عطف الانشاء على الاخبار
 كنه من عطف الانشاء على الاخبار ومثل ذلك الكسب كنه الوقوع وقد يقع لفظ موقع لكن كما يقال
 زيد وان كان غنيا الا انه بجمل فالواو لكن ليس خبرين كما لا يستدرك ذلك فكلها واقعا موقع
 الخبر والظرف مقدر وجوبا حسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن المقدر عين المذكور بل يقتضيه كما تقول
 في المثال المذكور زيد وان كان غنيا لا غنا عنده وانما يكون عنده غنا ولو لم يكن بجمل الا ان
 بجمل وقس على هذا ثم يجوز عطف القصة على العقصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه
 نظر عطف الانشاء على الاخبار جازيا بقضاء المقام مثل قوله تعالى باليتا زيدا لا تكذب باي
 ريتا لدا حسن صلي **طلب بحسب الانشاء** الخبر او ما وقع محققا او موهوما والانشاء
 ليس اراء العلم ان الانشاء لا يكون خبرا للمبتدأ لان الانشاء ليس بمثابة في نفسه فلا يكون
 تاما لغيره فلا يكون خبرا للمبتدأ لان الانشاء مما لا يحتمل الصدق والكذب والخبر ما يحتمل
 الصدق والكذب فلا يكون انشا ومبنيهما لذلك لا يكون الانشاء خبرا للمبتدأ الا خبرا
 عندا لا يضطر كما في نحو الرجل زيد على احد القولين والحال ان المدح انشاء وبل انشاء معين
 ميبه وان الفرق بين التسمية شئ باسم وبين وصف المني بالشيء اعتبارا بالناسب في
 التسمية لا ولية الاسم وترجيح على غيره حال وضعية للمعنى الاول وفي الوصف لصحة اختلاف
 الا ان ولهذا يسترطيقا والمعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال النصف لا يصح وصف
 بصفة ويعبر التسمية بذلك ولهما فرق اخر وهو الوضع واحد في الوصف والوضع انشا
 في التسمية كما بين في بحث الحيا المفرد في المطول **مطلب من الثاني الفن الثاني في علم الله**
البيان يعنى الملكة والمعاني المدونة او الالفاظ المستعملة على القواعد الكلية وحقيقة كل

مسائل والمفهوم الكلي والادراكات واللام في الفن عهد براد بدجسه معينة من افراد وحول لتمام
والغضبية شخصية نوعية من حيث هو كاعلام الجسدية وكلمة باعتبارها لافراد المقصود ومضافا
فيضاة فظا لبيان هو البيان والاضافة لتعيين المضافي ببيان كغلام زيد واذا كان على الفن
فالمقصود مجموع المضاف اليه والمضاف كما في اصول الفقه وفي غيره ويكون على تيرة واحدة وان
لم يثبت وجود العام بدون الخاص فلا يجعل الجزء على الكل وشرط اللام العهد كونه مذكورا سابقا
لرجوع الضمير الغائب حقيقة او حكما الفن المذكور في قوله وما يحترز به عن التقيد المعنوي علم الينا
فيلزم له بيان لعدم وجود تغيرا للضمني في المحل والمحال ان التغيرا للضمني شرط اعادة المحل
اجدب بان التغيرا للفظ كما في معنى كون المعنى المستفاد من لفظا الفن مغاير لكون المعنى
المستفاد من لفظا وما يحترز به عن التقيد والاتحاد في الذات كافي للام العهد واجب بعد
العهد في الفن الثاني والثالث وفي الاول اطر والذات واجب للبيان في ذكر لفظ الاول
ولفظ الثاني واللفظ الثالث مرتبة كل واحد منها لان الواو في لسان التجميع مطعقا والذات
به اى الفن الثاني والفاظ واردة بعلم البيان المعاني فلا يصح المحل بالموطنة والمحال ان شرط صحة
المحل اتحادا في اجب بان المضاف محذوف مناسب واذا كان المراد منها متجانسين كما
فالمحل صحيح قوله فذمه على كبريه في التقديم بالرتبة والتقديم حصة وانما حرجية والمراد من معنى
واحد المعنى الواحد النوعي الترتيبي الشخصي فان قيل لحي المراد باسره فهو معظم مباحث البيان
وكثير مما امثلة الكناية انما هي المعاني الافرادية والتركيب النوعي فخالف الاستعمال واجب
بان كون الكلام وضع دلالة علمه على الترتيبي يجوز ان يكون نسبة بعض اجزاء ذلك الكلام وضع
دلالة علمه هو جزء من ذلك المعنى الترتيبي فاذا عبرنا عن معنى ترتيبي بتركيب بعض مفرداتها وضع
دلالة علمه جزء داخل في ذلك المعنى كان هذا تارة للمعنى الواحد الترتيبي بطريق مختلفة في الوضع
ولغضا وملا زيد جواد لازم باعتبار الجواد وزيد كثير الزمان ملزوم باعتبار كثير الزمان والمحال ان يكون
جزء وان كثيرا تارة جزء من التركيب والنوع الترتيبي غير متناه عرفا جمالا فليسا جائز وفي العقل استناه
 والمراد من الطرق المختلفة الموازيم التعاقبية للمعاني لمطابقة كابين من المص مراد واللام لا يفتك
عن الملزوم سواء كان داخلها في التضمن واخارجا كما في التزام قوله كل معنى واحد يدخل في قصد
المحكم اخذ هذا المعنى بحسب متفاهم العرف فتقول وضع الامر القباغة اى كل صاغه بحسب العرف اى
الصاغية في تحت قدرة الامر في حكمته لاه صاغه الدنيا وتعيين المعنى بواحد احسن النوعين
المستعد ومن لانها لم يكونا من علم البيان وان كان كل نوع او وضع دلالة على معناه من دلالة
البعض الاخر على معناه والاختلاف كما في وضوح الدلالة وخفاها واما في لفظ والعارة
واما في معاني المطابقة والقسام الاخران غير معتبر في علم الينا لانها خارجا ميبان كما في جمل
قوله وتعيين المعنى بواحد للدلالة على انه لو ورد معاني مستعدة اذ اللام في الدلالة ليحصل المحصول
مطلب علم اللفظ المراد قوله لم اللفظ المراد به لازم وضع لان قامت قرينة في ازاؤنا كناية
قوله ثم اللفظ جمل معطوف على جملة قوله دلالة اللفظ اما ان لان المعطوف عليه يقيم لاولى ما

باعتبار الذلالة المنقسمة الى المتبقي والضمي والالتزامي والمعطوف تقسيم ثانوي باعتبار تقسيم
 لازم ما وضع له الى المجاز والكنية لفظ ثم التزامي الزمان وبينها فصل كثير للفظ متبدا المراد
 به صفة اللفظ لازم نائب الفاعل المراد لان المراد اسم مفعول عند عمل الموصوف بضمير المتكلم
 جلة شرطية والارضية محذوف اي شبه ثم لفظ ما قام الضمير واظهار اللفظ خلافا لفظ ولا بد
 من كناية وان كناية شبهة للمغايرة بينهما او تنبيه لتعذر التوصيف بالضمير فان قيل
 الاستخدام ممكن فلو ترك الاستخدام واجب بان الاستخدام خلافا لفظ وغيره واضح
 او واجب بانها اذا ارتكبا استخدام تعذر التوصيف بلفظ المراد ولذا ترك الاستخدام
 فان قيل اذا عدا الشيء معرفة فهو عين الاول فلو يكن عين الاول **واجب** فهو اهل
 قد بعد عنه وكذلك اذا عدا الشيء ثلثة فهو غير الاول فهو اهل قد بعد عنه قوله ما في
 فاعلمه راجع الى اللفظ في دلالة اللفظ لا راجع الى اللفظ في قوله ثم اللفظ ولذلك اختار
 الانتقال في بدل الضمير ذلك اللفظ واللفظ ذلك للتبعد وعامل انتقاله في ضمير وضع كما
 الكسب للاشارة والمعامله واجبه فيه والاولى المنصف ما وضع صوله كما في قولهم زيد غير وضار
 هو با وجب **لما** قوله ما لا تنفك عنه اعم ومنع انفكاك اللزوم عن الملزوم اخضعه طلقا
 والتعريف الثاني عند اهل المنطق **قوله** يعني تنبيه لغايرة امطلقا حين بين اهل المنطق واهل
 علم البيان في تغيير الضمير لان ما والنسبة بين الضمير والمطابق عموم وتصوره مطلقا حسب
 التحقق لجزا الماهية ببسطة وبين المطابق والالتزامي عموم مطلقا عند بعض اهل كان الحنو
 وعند البعض مساوية بينهما لان الماهية يلزمها كونها ليس غير نفسها وبين الضمير والالتزامي
 عموم مطلقا وقيل من وجه قوله ان قامت مهمله بمعنى كلفا **وقوله** قامت بمعنى نسبت بطريق
 ذكر الملزوم واردة اللزوم يعني الاستدلال اللفظ القرينية وتعرف القرينية ما نصبه المنطق
 على مراده لفظيا او جابيا فان قيل يكفي في المجاز ما قامت قرينة فقط بلا علاقة والتعبير
 قاهر **واجب** بان هذا المقام مقام التقسيم لا بأس به ان يترك بعض القبولات ومنها
 لوضوحه وشهرته حتى يبالي الغواي في رعاية القبولات ذكر غاية قبول والتعريف **واجب** بان العلة
 المعترضة راجعة الى الملزوم واللزوم هنا مذكور في جانب التقسيم كما قال النفاذ في بحث
 الاستعانة **واجب** بان الموقوف هو القرينية لا الملزوم والعلة **قوله** فيجاء حذف البسطة
 وعند الجمهور هو بعض المجاز ليس كل كناية كلاهما الانتقال من ذكر الملزوم الى اللزوم والفرق
 بينهما بالقرينة لانه في المجاز من قرينة صراحة عن ارادة المعنى الحقيقي ولا بد في الكناية من قرينة
 معينة للزوم مع امكان صحة معنى الحقيقي يجوز يدطو بل تجاوه وعند السكاكي لفرق بمغايرة
 الماهية بينهما فما مذكور في المظول **مطلب المراد بالحيثي قوله المراد بالحيثي المذكر**
 هو او ما تدب احدى الخواص الخمسة الظاهرة الواو مستفاد في مورد الاستئناس ووجود الخبايا
 او شهرة الحيثي المتبادر في الحيثي وواعب التقسيم وروايت السؤال بصفة التقيد اطلاق
 الحيثي المعنى عرفا وتاثير الضمير في لفظ هو الصحيح العطف بقوله وما تدب **قوله** وهو السمع وهو

والذوق والشم واللمس رطب بعد ملاحظة العطف خبرهما في مجموع البصر والشم أو متعلق
 البصائر التي في الجسم والشك والشمع ومتعلق الشم الاصوات ومتعلق الشم الروائح و
 متعلق الذوق الطعوم ومتعلق اللمس ملائمة الجسم واتصاله وحسونه الجسم والحقد و
 البيوسية والرطوبة وحرارة الجسم وبرودته والنفق **قوله** **فصل في القاسية** كذا التقاض في
 وقصية من القاسية وتعريفها أنها التي هي المعلوم في الخارج الذي فرض مجتمعا من الامور ما
 يدركه بخيال الا للضرورة المستسرة في الخيال من الجنس المشتمل على الفرق بين الجنس والخيال لان
 الجنس يدرك البصير بحضور المادة بخيال الوهمي فما ان الاول ما يكون للجنس مدخلا والوهمي الاول
 ما ينترج من الخسني داخل في الخالات والثاني في الذي لا يكون للجنس مدخلا غير متعلق من الجنس داخل
 في **قوله** وبالعلم ما عدا ذلك تفصيله تفصيل المراد بالجنس **قوله** المراد بالعلم ما لا يكون
 هو لاما انه مدركا بالجنس كما زيد لفظ العلم ان المفهوم من الواو الجمع لدفع الوهم الواهر وهو
 المفهوم مجموع النفي لقوله **تعالى** **والا الضالين والدفع على الاقار** **مدخل** **الكتانية** **مدخل**
 تعريفا لاستعارة بالكتانية كما نلاحظ موزا لفظ المستعارة يدكر رديفة ولا زهدا لذل على شية
 مستعمل في المشية بعد الانتقال الى الاول انتقال من ذكر الترتيب الى المشية به والثاني في انتقال
 من المستعارة منه القلبي الى المشية المذكور وتعيين كتانية لهما مناسبة لان الانتقال موجود وذكر
 الكازم واردة الملزوم كتانية وعند الخطيب كتانية تميز في النفس وذكر ملائمة المشية
 استعارة تخيلية لمانسة للاستعارة لانها امران معنويان وهما مجازان عقليان وعند
المسكا كتانية ذكر المشية واردة المشية به الا دعافي ولفظية به فورا ان متعارف و

متعارف وهو المراد

متعارف وهو المراد

الاستعارة هي من استعرت زيدا نوبا لعرو وكتبتها في صورة اطلاقها على لفظ المشية يستعلا
 في المشية نقلت من المصدر بمعنى المفعول الى ما لا يصح الاستعارة منه وفي صورة اطلاقها على
 لفظ المشية في المشية نقلت من معنى مصدر رغبة الاستعارة والاستعارة هي اللفظ المستعمل
 في غير ما وضع للمشابهة وهذا ما قرئت المجاز المرسل والاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز
 قال للرازي الاستعارة هي جعل الشيء المشابهة في التشبيه وقال بعضهم زوج المجاز
 بالتشبيه فقولدهما الاستعارة والاصح انه مجاز لغوي لانها موزونة للتشبيه بالمشية
 ولا فانها من وقال بعضهم حقيقة الاستعارة ان يستعارة الكلمة من شيء معروف بما لا يشبه
 لم يعرف بها اظهرها الخفي وايضا قاله لظاهر الذي ليس بجلي والحصول للمبالغة او الجمع وذلك
 كقول تعالى وان في ام الكتاب واخفض لهما جناح الذل وجرنا الارض عيوننا والاستعارة هي
 من المجاز او قصد المبالغة بشرط في الاستعارة دون المجاز ولا يحسن الاستعارة الا حيث كان
 التشبيه مفرزا وكما زاد التشبيه جفا وازادت الاستعارة حسنا واعلم ان الاستعارة تنقسم باعتبار
 ذاتها اولا الى مصرح بها او كتمت فيها والمصرح بها التي قطعها واحتمالها والقطعية تنقسم الى تخيلية
 وتحقيقية وثانها الى اصلية وتبعية وثالثها تنقسم الى مجردة ومترسبة اما الاستعارة المصغر

المصرح بها التحقيقية مع القطع فهي ان تذكر مشبهها به في موضع مشبهه تحقق مبدئيا ودخول المشبهه
في جنس المشبه به مع سد طريق التشبيه ونصب قرينه ما تقع من الحمل على اللفظ احتراز عن ذلك ب
كما اذا اردت ان تلحق شيئا بما لا كسد في شدة البطش وكال لاقدم فقطت رأيت اسد
ينكفها وذا وجه جميل بالبدن في الوضوح والكسوفى وملاحة الكساره فقطت لقيت
بدنك تشبهه ومن استعارة استعارة اسم حد القدين للآخر بواسطة تنزيه التفاضل منزهة
بطريق التلميح والتكلم كما اذا قلت توترت على فلان البشارت بعزله ونهس أموال وقيل ولاده
ومهما استعارة ومصفا حدى صورته منزهة عن من عدة أمور لو صفا لاخرى مثل ان تجده
من سقنى في مسئلة فهم بالجواب تارة وتمسك عنه اخرى في مسئلة تزوده بتردد ومن قام
لا مفساة يريد ان يهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيه اخرى ثم يدعى دخول المشبهه
وتسدر طريق التشبيه فالما الى انك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وتسمى هذا التمثيل على سبيل
الاستعارة فالما ذلك وقدم اهل البيان بان التمثيل لا يستلزم الاستعارة في شئ من
اجزائه بل لا يجوز فيه ذلك حتى ينهى بعض المحققين عدم اجتماع التمثيلية والتبعية على ذلك
قال العطف في المثل شهرة بحيث صار علما للحال الاول لى على المورد بخلاف الاستعارة
التمثيلية فكل مثل استعارة تمثيلية وليس كل استعارة تمثيلية مثلا وحقيقة الاستعارة
التمثيلية ان يؤخذ المورد معتدلة من المشبه ويجمع في الحاضر وكذا من المشبه به ويجعل مجموعا
متشابهين في مجموع مشترك يشملها وما هت لتسكاكى هوان الاستعارة تشمل التمثيل
ونقال للمثمن استعارة تمثيلية واما على مذهب عبد القاهر وجارته فالاستعارة تخصر في الحجاز
في المصروف والمبني على التشبيه واما الاستعارة المصروفة التمثيلية مع القطع فهي ان تذكر مشبهها به
في موضع مشبهه تغد مشاهمة المذكور مع الافراد في الذكر والعقيدة كما اذا شبهت الحالة
الدالة على امر بالانسان الذي يتكلم فخصه الوهم للحال بالقوم الكلام به ثم تطلق عليه لسان
المحقق ونصفا الى الحال فالما لسان الحال التشبيه بالمتكلم ناطق بكذا واما الاستعارة المصروفة
هنا المتختمة للقطع والتجديد فكما في قوله تعالى فاذا فرغنا منه لسان الجوع والحجوف والظاهر من اليباس
الحمل على التجديد ويحمل الحمل على المحقق بان يستعار لما يلد للسان من اقفاع لون وزيانة
واما الاستعارة بالكنية فهي ان تذكر المشبهه وتريد المشبه به والاعلى ذلك باضا في شئ
من لوازم المشبهه بلهساوية الى المشبهه مثل ان تشبهه المنية بالسبع ثم تفردها بالذئ
مضيفا اليها بالانياب والحالب فالما انياب المنية او محالة لمنية قد شئت بفلان
وتخوه لسان الحال ناطق بكذا وهو لا يتفك عن التجديد واما الاستعارة الاصلية فهي ما
تقع في غير اسماء الاجناس من الافعال والصفات واسماء الزمان والمكان والالوان وال
الحروف لان مفهومات الاشياء مركبات اما مفهوم الفعل فمن الحدث والزمان والتبعية
الى الاعيان واما مفهوم الحروف فمن النسبة والاضافة الى شخص مخصوص ومعلوم ان الحجازية
الحيزه ليستلزم حجازية الكل وقد تقرر في قواعد المعاني والبيان ان الاستعارة والفعل

وما يتعلق به وفي الحروف تبعية وفي الاسم اصلية والاستعارة الواقعة في الحروف ما هي وتقع
 في متعلق بمعناه فيقع في المصادر ومتعلقات المعاني ثم يتبعها بسيرى في الافعال والصفات
 والحروف فحق الاستعارة التبعية ان يكون المستعار فعلا او صفة او حرفا والمستعار له
 لفظا المشبه لا المشبه به واكتسفت بهذا على انك اذا وجدت مثلا قتل زيد عمر وابغى
 ضربه بنظر باسند يد وفتشت جميع اجزاء مفهومه فلما تجد المجازية الا في جزئه الحدت وهي
 مجازية النحل وذلك سمي الاستعارة في الفعل تبعية وقس عليه واستوضح منه الالفتق
 والحروف واوضح من ذلك ما اذا اردت استعارة قتل لفظوم من نسبة قتل في كلمة
 التناهي نسبة القتل الى الفعل والمستعار له الفعل والفتق من قتل في استعارة قتل بتبعية استعارة
 الفعل وهكذا يا في المنقشات وبيان الاستعارة في الحروف هو ان معاني الحروف لعدم
 استقلالها لا يمكن ان يشبه بها لان المشبه به هو الحجوم عليه مشاركة المشبه له في امر
 فيجوز التشبيه فيما يعتبر به عنه ويلزم تبعية الاستعارة في التعبيرات الاستعارة في معاني
 الحروف وقد يكون جريان التشبيه في مصدر وفي متعلقه على السوية فيجوز اختيار كل من
 التبعية ولكنية كما في لفظت الحال هكذا وما المجردة والمرشحة فالاستعارة اذا عرفت
 بما يلزم المستعار له فهي مجردة لغيرها عن روافد المعنى الحقيقي نحو رأيت اسدا للردوان
 ثم تعقب اشيع من المستعار منه والمستعار له فهي مطلقة نحو رأيت اسدا واما الاستعارة
 باعتبار ما فيها على التشبيه فهي خمسة انواع فان المستعار منه والمستعار له افاض ان والجامع
 ايضا حتى نحو قوله تعالى واشتعل الرا من سيبا والظرفان حسيان والجامع عقلي نحو قوله تعالى
 اذ ارسلنا عليهم ريح العقيم وكل منهما عقليته وكذا الجامع نحو قوله تعالى من بعثنا من مردنا
 والمستعار من حسي والمستعار له عقلي وكذا الجامع نحو قوله تعالى بل لقدق بالحق على الساطل
 فيدفعه فاذا هو ذاهق والمستعار منه عقلي والمستعار له حسي والجامع عقلي نحو قوله تعالى
 انما طعنى الماء والاستعارة ابلغ من الحقيقة لان الاستعارة كدعوى الشيء بنبته وبلغ من التشبيه
 ايضا وبلغ انواعها التمثيلية وبلغها المكنية ولترسحها ابلغ من المجردة والمطلقة والترسح عند
 ذكر ما يلزم المستعار منه مفهومه في التصريح بمنشأه التحليلية في المكنية كاشيات لا تظهر المكنية
 في نسبت ائنه اظفارها وتجليته ابلغ من الحقيقة والمراد من الالفتية افادة زيادة
 التاكيد والبالغة في كمال التشبيه والاستعارة وان كان فيها التشبيه فقد حرف التشبيه
 لا يجوز فيها والتشبيه المجزوف لانه على خلاف ذلك لان تقدير حرف التشبيه وجميعه نحو
 انك اسد يعقد التشبيه تارة فالاداء مقدرة ويقصد به الاستعارة اخرى فلا يكون مقدرة
 في مصدر متعلق في حقيقة والاخبار عن زيد بما لا يصلح حقيقة قرينة مصارفة الى الاستعارة فان
 قرينة مصارفة على حذف الاداء صرنا اليه والاشي بين اعضاء واستعارة والاستعارة

اولى بقصارا اليها **كلمات لا في البقاء** **تمت بعون الله الملك البقاء**
 التتميل هو ان يثبت لفا عدة سواء كان مطابقا للواقع ام لا بخلاف استنساها والتتميل ايضا

ايضا ان يريد الحكم بمعنى فلا يدل عليه بالفظ الموضوع له ولا بالفظ قريب منه وانما يأتي بالفظ هو بعد
 من لفظ الارواق بفتح ان يكون مثالا لفظ المعنى المراد في لفظ لفظا وقضى الارواق بالتشبيح في
 كلامه ورسوله وفي كلام العرب ويطلق التشبيح على التشبيه بلفظا وكتب تفاسير مختومة بهذا
 الاطلاق والاكساف ويطلق ايضا على ما كان وجرا التشبيه مركبا غير متحقق حسنا وهو مركب
 المشبه وعلى ما كان وجهد مركبا غير متحقق لاحسا ولا عقلا وهو مذهب السكاكي وعلى ما كان وجهد
 مركبا متحققا ولا وهو مذهب الجمهور فلكل ان يطلق على ما يشتهره واعلم ان الحد والمشهور
 بين العلمتين في مجلس ميمور قد نشأ من كلام جار الله العلامة في نفسه قوله تعالى
 اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المتعلقون حيث قال في استعارة تبعية على طريق
 التشبيح لان الاستعارة التبعية مفردة والتشبيحة مركبة فلا وجه لكون المقدر على طريق المركب
 فقال لفظا في طرفا التبيين فزان لان كل تشبيه تشبيحي اذا ترك فيه التشبيه وكان اس
 استعارة تشبيهية استعارة تشبيحية فاذا كان الطرفان معقولين كما قلنا مفردتين ايضا
 كذلك وقال السكاكي ان طرفيه مركبان كما هو المشهور من الانتزاع مع انه
 صرح في المفتاح بان اخصار الاستعارة التشبيحية في احوال مركب من الطرفين ثم لا يخفى ان
 تشبيهها للفظ كما تحققت بعض المعربين والتشبيحي اكثر من التشبيه ذلك تمثيل تشبيه
 ليس كل تشبيه تشبيحا واذ لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه لا يقال ان فيه تشبيحا
 ومترابا للمثل وان كان عقليا جازا لفظا في اسم التشبيح عليه وان يقال ضربا باسم كذا مثلا
 يقال ضربا لفظا ومثلا للقران والحموة للعلم والتشبيح للمحقق بالقياس صوابا من حكم
 في جزئي لوجوده في جزئي لمعنى مشترك بينهما وهو ضعيف لان الدليل اذا قام في المسند
 عليه عنى عن النظر في جزء غيره لكن يصلح لتطبيق النفس وتخصيل الاعتقاد **وكليها بالابى انشاء**

ولغوا الاستعارة تشبيهية
 لان الطرفان ليسا معقولين
 تشبيحيين

لفظي

الحجاز هو اسم الاريد به غير مفعول لا اتصال بينهما ومفعول بمعنى فاعل من جازا وان تعدي
 كقولي بمعنى الوالى لانه متعد وعنى الحقيقة التي محل المجاز وقيل من قولهم جعلته كذا مجازا
 الى جاجتى في طريقا فان المجاز طريق الى معناه وكل نسبة وضعت في غير موضعها بعدا فتهن
 مجازا عنقها ما كانت وانما نسبة سمي به لثجا وزه عن مكانة الاصل في الحكم والعقل ويسمى ايضا مجازا
 في الالبيات وان كان يقع في النفي لان المجاز في النفي فرع المجاز في الالبيات ولان النفي لا يوجب
 بمعنى الالبيات لا يكون مجازا ويسمى ايضا اسنادا ومجازا باعتبار ان الاسناد بمعنى مطلق
 التشبيه ويقابل المجاز اللغوي المسمى بالمجاز في اللغة والمعرب ما ينسب الى الموضوع الغير
 الشرعي فيم العرب في الاصطلاح واختلاف في المجاز الاسنادي منهم من نفاه كالامام ابى
 عمر بن الخطاب فهو مذهب من المجاز لا فردى ومنهم من جعل المجاز في المسند وهو قول
 ابن الحاجب ومنهم من جعل المجاز في المسند له ويجعل من الاستعارة بالمكانة عما يصح
 الاسناد اليه حقيقة والمثله في قوله الاستعارة وهو قول السكاكي والذين انبتوه قديم